

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٨٥٨

الأربعاء، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد عليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد بيلتشينكو
	إيطاليا	السيد لمبيرتيني
	بوليفيا	السيد يوريتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كولمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/1130)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1700711 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2016/1130).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادوسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمونسنيور مارسيل أتومي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم المونسنيور أتومي إلى الجلسة المنعقدة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1130، التي تتضمن تقرير الأمين عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادوسوس.

السيد لادوسوس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لإطلاع المجلس على التطورات السياسية والأمنية التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام (S/2016/1130).

كما يعلم المجلس، جرى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تحت رعاية المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، توقيع اتفاق سياسي بين الأطراف الموقعة وغير الموقعة على الاتفاق السياسي المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وجرى ذلك التوقيع في منعطف حاسم في الحياة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في وقت كانت تتزايد فيه التوترات السياسية ووقعت حوادث عنيفة في بعض مناطق البلد بعد انقضاء الولاية الثانية والأخيرة للرئيس جوزيف كابيلا، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

وشكل توقيع هذا الاتفاق إسهاما كبيرا في تحسن الحالة والتي، لنكن واضحين، كان يمكن أن تتفاقم لأن الأطراف الفاعلة السياسية التي رفضت الاتفاق السياسي المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر تمسكت بموقفها المتمثل في أن المؤسسات الوطنية ومؤسسات المقاطعات ستصبح، في مساء ١٩ كانون الأول/ديسمبر، غير مشروعة.

وينبغي الإشارة أيضا إلى أن بعض الأطراف السياسية الفاعلة لم توقع بعد على الاتفاق، مثل حركة تحرير الكونغو، على الرغم من إشارتها في الآونة الأخيرة إلى استعدادها للقيام بذلك في المستقبل القريب. وأشارت إلى أنها امتنعت عن التوقيع على الاتفاق لأنها تعتقد أن حزب "التجمع" سيستفيد بشكل غير متناسب من الترتيبات الانتقالية السياسية، التي تقترح حاليا إسناد منصب رئيس الوزراء ورئيس لجنة المتابعة إلى ممثلي "التجمع".

وبالإضافة إلى ذلك، يظهر أعضاء المعارضة، التي يرأسها رئيس الوزراء الحالي، السيد سامي باديبانغا، أيضا بعض الممانعة، ويصرّون على أن بعض أحكام اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أي تلك المتعلقة بالعملية الانتخابية، غير واقعية. ومن الواضح أن رئيس الوزراء باديبانغا وأعضاء حكومته يشعرون بالقلق من العواقب السياسية بالنسبة لها، في حال تنصيب حكومة وحدة وطنية جديدة بقيادة "التجمع".

الإنسان وأعمال عنف في كينشاسا وغيرها من المدن في جميع أنحاء البلد في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وكما ورد في تقارير منفصلة، أسفر قمع قوات الأمن الوطنية للمظاهرات والاشتباكات التي وقعت بين تلك القوات والمتظاهرين، كما زُعم، عن قتل ٤٠ مدنيا على الأقل دون محاكمة ومقتل شرطين، أحدهما قتله المتظاهرون فيما قُتل الثاني برصاصة طائشة. ونحن نعلم أن بعض المظاهرات تحولت إلى مظاهرات عنيفة، حيث قام المتظاهرون بالنهب وتدمير الممتلكات العامة، مما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن ١٤٠ شخصا وإلقاء قوات الأمن الوطني القبض على ٦٨٣ آخرين، جرى بعد ذلك محاكمة ٢٩١ شخصا منهم أو إطلاق سراحهم.

ومن المهم تشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء تحقيق كامل في الأحداث التي أدت إلى الاستخدام المفرط للقوة ووقوع خسائر في الأرواح، وضمان محاسبة المسؤولين عنها.

أنتقل الآن إلى الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد، والتي لا تزال هشة للغاية. وبالإضافة إلى التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية، أي تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تتزايد أنشطة الميليشيات في أنحاء عدة من البلد. وتعود تلك الظاهرة جزئيا إلى تصاعد النزاعات المتجددة والقائمة منذ أمد طويل بين الجماعات العرقية. كما تعود إلى جهود الحشد، لا سيما خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، من جانب الميليشيات التي تربط بعضها صلات بالأطراف الفاعلة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الشتات.

وأصبحت الآثار غير المباشرة لعدم استقرار البلدان المجاورة، ولا سيما جنوب السودان وبوروندي، محسوسة بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع احتمال استمرار تزايدها. وهناك الآن حوالي ٧٠ ٠٠٠ لاجئ من جنوب

وأرسلت الأغلبية الرئاسية، من جانبها، إشارات متضاربة بشأن دعمها للاتفاق. فقد وقعت على الاتفاق بتحفظات لا يزال يتعين توضيحها، ثم انتقدت الاتفاق، مشيرة إلى أن النص ليس شاملا بما فيه الكفاية، وذلك تحديدا بسبب عدم توقيع حركة تحرير الكونغو وأعضاء المعارضة، المقربين من رئيس الوزراء باديبانغا، عليه بعد.

وأود أن أشير أيضا إلى أن آفاق الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ قد تحسنت أخيرا. وستكون ثمة حاجة إلى دعم سياسي ومالي وتقني ولوجستي كبير. ويمكن أن يكون للتأخر في تحديث سجلات الناخبين وفي تشكيل حكومة انتقالية وفي تنفيذ أحكام اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر تأثير سلبي على الجدول الزمني الحالي. لذلك، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع حدوث تأخير في العملية الانتخابية.

ومع ذلك، يتيح توقيع الاتفاق إمكانات جديدة للتوصل إلى حل سلمي للجمود السياسي. ومن ثم، يجب علينا ألا ندخر جهدا لكفالة التزام جميع أصحاب المصلحة به وتنفيذه بحسن نية. وستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمانة العامة دعمهما النشاط، ولكن بصورة غير معلنة، للأطراف السياسية الكونغولية، وستشجعانها على مواصلة إظهار المرونة والقدرة على التوافق.

وسيظل المؤتمر الأسقي الوطني للكونغو، الذي بذل جهودا جديدة بالثناء في هذا الصدد، يحظى بدعمنا لضمان تقيد جميع الأطراف الكونغولية المعنية بالاتفاق لأنه في حالة عدم القيام بذلك، سيكون تنفيذه صعبا وسيؤدي ذلك فحسب إلى عواقب سياسية وأمنية. سلبية

(تكلم بالإنكليزية)

قبل أن أنتقل إلى الحالة الأمنية، أود أن أعرب عن قلقي العميق إزاء التقارير الواردة عن وقوع انتهاكات لحقوق

لأنه لا يمكن حل العديد من المسائل الأمنية في شرق البلد إلا بالمشاركة السياسية الهادفة من جانب السلطات على جميع المستويات. وستواصل البعثة دعم تلك الجهود.

وسنعمل مع أعضاء المجلس وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرهم من الشركاء الرئيسيين في الأسابيع المقبلة لتحديد الكيفية التي ينبغي بها للبعثة التكيف مع الحالة السياسية والأمنية السائدة والكيفية التي يمكنها من خلالها دعم التنفيذ الحسن التوقيت لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وسنعود، في حينه، بتوصياتنا لينظر مجلس الأمن فيها، فيما سنعمل أيضا مع البعثة لتكييف أولوياتها ووضعها، في إطار الولاية الحالية، بحيث يمكنها تقديم أفضل دعم ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادوسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمونسنيور أتومبي.

المونسنيور أتومبي (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو الذي أترأسه، أعرب عن أطيّب تمنياتي لأعضاء مجلس الأمن خلال عام ٢٠١٧. ويعرب مؤتمرنا عن خالص شكره لمجلس الأمن على دعمه المتعدد الأوجه خلال بعثة المساعي الحميدة التي قام بها لمساعدة الطبقة السياسية الكونغولية والمجتمع المدني في البحث عن حل سلمي وتوافقي للأزمة في البلد.

ونرحب بوجه خاص بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن (S/PRST/2017/1) في ٤ كانون الثاني/يناير بشأن الاتفاق السياسي الشامل والجامع الذي تم التفاوض بشأنه تحت رعاية أبرشية كينشاسا، وجرى التوقيع عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة اليقظة، وندعو الجهات المعنية إلى دعم التنفيذ الشامل للاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٧.

السودان، دخلوا مقاطعتي أويلي العليا وإيتوري خلال الأشهر الستة الماضية، مما أدى إلى بروز تحديات إنسانية كبيرة. وتمثل التقارير المستمرة عن تسلل عناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى مخيمات اللاجئين وفي أماكن أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية سببا رئيسيا للقلق. ويجري بذل جهود من أجل نقل مواقع اللاجئين بعيدا عن الحدود بقدر أكبر.

وتواصل البعثة، في سياق دعمها لقوات الأمن الوطنية الكونغولية، بذل جهود لمكافحة الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. وقد أحرز تقدم محدود في هذا الصدد، على الرغم من أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد لإضعاف قدرة تلك الجماعات بشكل مستدام. وسيطلب ذلك، في نهاية المطاف، مشاركة عسكرية طويلة الأجل، بالاقتران مع الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لمعالجة المسائل المرتبطة بتحقيق الاستقرار على المدى الأطول في البلد وبسط سلطة الدولة.

وفي الختام، أود أن أشجع أعضاء المجلس على الاستمرار في دعوة الأطراف السياسية الكونغولية إلى الإسراع في تأييد ترتيبات تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر والاتفاق بشأنها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. وعدم القيام بذلك ينطوي على خطر تأخير إجراء الانتخابات، ويزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تجدد الأزمة السياسية واندلاع المزيد من أعمال العنف في جميع أنحاء البلد. وغني عن القول أن الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية ينبغي أن تواصل تقديم دعمها القوي لتنفيذ الاتفاق وإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

وستواصل البعثة، من جانبها، العمل عن كثب مع السلطات لمعالجة التهديد المتزايد الذي تشكله الجماعات المسلحة للسكان المدنيين، من خلال مجموعة من المبادرات السياسية والأمنية،

اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي والسياسي. وينبغي لهذه التدابير أن تحترم حقوق الإنسان.

لقد رحب الشعب الكونغولي ترحيباً حاراً وسعد بتوقيع اتفاق شامل وجامع تم التفاوض بشأنه تحت رعاية الأسقفية في كينشاسا كوسيلة رئيسية لإنهاء الأزمة السياسية وبدء السلم الاجتماعي. ويطلب أمراً واحداً من المجتمع الدولي وهو مساعدة الشعب الكونغولي بقوة في جهوده الرامية إلى كفالة تنفيذ الاتفاق بنجاح، حتى عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أشكر المونسنيور مارسيل أتومي على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى جهود الوساطة الدؤوبة للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو تحت قيادته.

وأعتقد أن هذا مثال ممتاز على الممارسة العملية لمنع نشوب النزاعات، وهو ما أعربت الدول الأعضاء عن دعمها الكبير له خلال مناقشتنا هنا بالأمس خلال المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7857). وفي ذلك السياق، رحب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي في الأسبوع الماضي (S/PRST/2017/1) بتوقيع الاتفاق، وأعرب عن رغبته في الإسراع بتنفيذه، وهو ما نأمل جميعاً أن يساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية في مواصلة السير على طريق السلام والاستقرار في الأجل البعيد. لقد استمعنا لمناشدة المونسنيور مارسيل أتومي لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي دعم تنفيذ الاتفاق بكل السبل الممكنة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيان.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أشكر رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو

إن صون وبناء السلام الداخلي أمر عاجل خلال هذه الفترة لضمان الإدارة المسؤولة والتوافقية للمؤسسات قبل وأثناء الانتخابات، لحشد الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الحيوية وتنظيم عملية التصويت. وفي ذلك الصدد، تفاوض أطراف الاتفاق تحت رعاية الأسقفية في كينشاسا دعوة المجتمع الدولي إلى مساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بتوفير الدعم اللوجستي والمالي والتقني من أجل كفالة سلاسة العملية الانتخابية.

والالتزامات السياسية التي تم التفاوض بشأنها تحت رعاية الأسقفية في كينشاسا تنص، في جملة أمور، على إنشاء مجلس وطني للإشراف على عملية الاتفاق، وكذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. ومن الأهمية بمكان تشكيل هذين الجهازين بمجرد تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه في المستقبل القريب. ولا تتوقف فعالية هذين الجهازين على المهارات الإدارية فحسب، بل تحديداً على حسن النية والإرادة السياسية، فضلاً عن الأدوات القانونية والموارد المالية المتاحة لتنفيذها.

ويدعو المؤتمر الوطني للأساقفة في الكونغو الدولة الكونغولية والمجتمع الدولي والأطراف في الاتفاق إلى الدعوة لاتخاذ التدابير الملزمة لضمان أمن العملية الانتخابية. ويطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم الحكومة في تعزيز قدرتها على التدخل وفي صون السلام في البلد، ولا سيما في شرق كاتانغا ووسط كاساي، لقد نظرت الأطراف في الاتفاق عن كثب في حالات السجناء السياسيين وسجناء الرأي واللاجئين السياسيين والموجودين في المنفى، وأي إجراءات قانونية تتخذ ضد السياسيين، وإغلاق شركات وسائط الإعلام، والانتهاكات للحريات الأساسية، والجزاءات المفروضة على الشعب الكونغولي من جانب بعض الحكومات الغربية. ويطلب مؤتمرنا إلى الحكومة الكونغولية والمجتمع الدولي

يجب أن تسفر هذه الانتخابات عن التسليم السلمي للسلطة. فالاستقرار والسلام والتنمية وتوطيد الديمقراطية الدستورية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المحك. والرسائل إلى بعثة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ كانت واضحة في ذلك الصدد.

وبالرغم من أن التطورات السياسية الأخيرة في البلد تدفعنا إلى التفاؤل إزاء المستقبل، تعرب أوروغواي عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، التي، وفقا للإحصاءات الواردة في التقرير (S/2016/1130) الذي قدمه الأمين العام، تبين زيادة كبيرة بالمقارنة مع تلك المذكورة في التقرير السابق (S/2016/833). ويشير التقرير إلى أنه في الفترة بين كانون الثاني/يناير و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وثقت البعثة ٥٩٩ ٤ من انتهاكات حقوق الإنسان، ارتكبت ٩١٥ ٢ منها من جانب جهات حكومية فاعلة و ٦٤٨ ١ من جانب الجماعات المسلحة. وكما ذكرنا، فإن هذه الأرقام تظهر زيادة كبيرة بالمقارنة مع الانتهاكات الموثقة في ٢٠١٥ وبالبالغة ٨٧٧ ٣ حادثة من حوادث انتهاكات لحقوق الإنسان.

وإضافة إلى ذلك، أفادت البعثة أيضا بانحسار مطرد في المساحة السياسية المتاحة، مع عدد متزايد من القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك انتهاكات لحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وفي ذلك الصدد، تدعو حكومة أوروغواي، مثلما فعل مجلس الأمن في مناسبات متكررة، إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارسة أعلى مستوى من الاعتدال في الاستجابة للاحتجاجات. كما تناشد قوات المعارضة إبداء قدر أكبر من المسؤولية من خلال كفالة أن تكون تلك الاحتجاجات سلمية.

وأخيرا، تعرب أوروغواي عن تصميمها على دعم تنفيذ اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٣١ ورصد التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المونسينيور مارسيل أومبي على مشاركته في جلسة اليوم، ووكيل الأمين العام السيد إيرفي لادسوس على إحاطته الإعلامية، التي لخصت بوضوح شديد التقرير (S/2016/1130) للأمين العام عن الحالة في البلد. ويجب الإشادة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد مامان صديكو، وفريقه بالكامل وأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على عملهم الدؤوب وما بذلوه من جهود قيمة.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام أوروغواي بتحقيق الاستقرار وإرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليس بوصف أوروغواي عضوا منتخبا في مجلس الأمن، فحسب بل أيضا باعتبارها من البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ما فتئت تقدمها بلا انقطاع طيلة السنوات الـ ١٦ الماضية. وترحب أوروغواي بالتوقيع على الاتفاق السياسي الشامل والجامع الذي اعتمد في كينشاسا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتعترف بأهمية دور الوساطة الذي اضطلع به المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو في تيسير الاتفاق. ومن نفس المنطلق، نشجع الأطراف السياسية التي لم تفعل ذلك بعد على التوقيع على الاتفاق. ويمثل الاتفاق خطوة هامة إلى الأمام في السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن الأهم من ذلك أن تنفيذه سيتطلب بذل جهود كبيرة. وفي ذلك الصدد، تأمل أوروغواي أن يواصل الزعماء السياسيون إبداء روح المرونة والتفاهم خلال عملية التنفيذ، التي ينبغي أن تتم بحسن نية وفي جميع الجوانب.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للاتفاق في كفالة الإدارة الشاملة للأمور التنفيذية قبل وأثناء الانتخابات من ناحية، وكفالة تنظيم الانتخابات الوطنية والرئاسية والتشريعية السلمية وذات المصداقية والشاملة من دون تأخير، في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من ناحية أخرى.

١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الذي وقعته الأطراف في الحوار الوطني، الذي عقد في "حي الاتحاد الأفريقي"، مشيراً إلى أن الاتفاق مفتوح أمام جميع الكيانات السياسية الكونغولية الراغبة في الانضمام إليه. ويهدف تحسين الاتفاق عن طريق التماس المزيد من الشمولية، كلف الرئيس بمهمة للمساعي الحميدة المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

وتوقيع الاتفاق السياسي، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فيما بين الأغلبية الرئاسية، والمعارضة التي شاركت في الحوار في "حي الاتحاد الأفريقي"، والمعارضة التي أعادت تجميع صفوفها تحت راية ما يسمى بتجمع الحلفاء، يمثل خطوة هامة بالنسبة لبلدي صوب تحقيق توافق في الآراء بشأن تنظيم الانتخابات وإدارة العملية الانتقالية في البلد في أجواء هادئة. وبغية تيسير تنفيذه، كما يعلم أعضاء المجلس، جدد الرئيس ثقته في المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو وطلب منه أن يواصل المشاورات مع الطبقة السياسية قاطبة لتحديد الطرائق العملية لتنفيذ الاتفاق.

وفيما يتعلق بالانتخابات، أعرب الرئيس في خطابه إلى الأمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعرب الرئيس عن تصميمه، استناداً إلى الاتفاق السياسي للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، على أن يواصل دون تأخير العملية الجارية بالفعل من أجل تنظيم الانتخابات في موعدها، وفقاً للجدول الزمني الذي ستحدده اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وفي ذلك السياق، فإن عملية تنقيح القوائم الانتخابية، التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٦، مستمرة في مختلف مقاطعات البلد كافة. وكما ورد في التقرير السابق إلى المجلس (انظر S/PV.7826) فإن عمليات التسجيل شملت بالفعل ١٢ مقاطعة من مقاطعات البلد الـ ٢٦. وتود حكومة بلدي أن تشكر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ما استمرارها في تقديم دعم لوجستي كبير إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في إطار تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم، السويد، لرئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وإنه لشرف عظيم لي ولوفد بلدي أن نراكم تترأسون مداولات المجلس اليوم. وأود بعد ذلك أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لمخاطبة المجلس في هذه الجلسة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيراً، أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، سعادة ي السيد رومان أويارثون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا، الذي أدار بتفان وكفاءة المناقشات التي جرت في المجلس في الشهر الماضي.

يحيط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام (S/2016/833) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروض على المجلس للنظر فيه، ويود أن يشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي عرضه. وإذ نقدر تماماً مضمون التقرير، نرى أن من المهم إعادة النظر في عدد من الجوانب التي أثارها من أجل الإدلاء ببعض الملاحظات الموجزة. وسأبدأ بمناقشة مسألة الحوار والاتفاق السياسي، والتطورات في العملية الانتخابية، والحالة الأمنية فيما يتعلق بوجود الجماعات المسلحة، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين.

واسمحوا لي أن أذكركم، سيدي الرئيس، بزيارة المجلس إلى كينشاسا في تشرين الثاني/نوفمبر، التي قام خلالها أعضاؤه بإجراء محادثات مع مختلف الأطراف الفاعلة السياسية الكونغولية. وخلال الاجتماع الذي عقده المجلس مع أعلى سلطة في بلدي، فخامة السيد جوزيف كاييلا كابانغي، رئيس الجمهورية، أطلع الرئيس الأعضاء على الاتفاق السياسي المؤرخ

الواقع، وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن المقاتلين من جنوب السودان الآن يوجدون على أرض كونغولية. وفي رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أبلغنا المجلس بالظروف التي وصل فيها هؤلاء المقاتلون. ودون الخوض في التفاصيل بشأن هذه المسألة، سيكون من دواعي امتنان حكومة بلدي للمجلس، مع الأخذ في الاعتبار مسؤولية الأمم المتحدة في هذه الحالة عن اتخاذ جميع التدابير التي تعتبر ضرورية، كما سبق إبلاغ بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بذلك في المذكرة الشفوية الموجهة إليها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لإجلاء أولئك المقاتلين من أرضنا.

وتقع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في صميم أنشطة حفظ السلام، ليس فقط لتحقيق الاستقرار في القطاعات المتضررة من النزاع، بل أيضا لإزالة التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. وتحقيقا لتلك الغاية، وكما قلت للتو، لا يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تظل واحة للجماعات المسلحة الأجنبية. ويجب على البلدان المجاورة أن تعتمد سياسات تشجع على عودة مواطنيها الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما سيخفف التوتر ويزيل الشكوك ويؤدي بالتالي إلى استعادة الثقة في المنطقة وتحقيق السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسياسة الاستسلام الطوعي للجماعات المسلحة الأجنبية المطبقة حتى الآن أظهرت حدودها. وينبغي أن نقوم بدراسة عملية الإعادة إلى الوطن والنظر في الكيفية التي يمكننا تسريعها بها. لوفي ذلك السياق، فإن عملية الإعادة إلى الوطن أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأسره في مخيمات العبور في كانياباونغا، كيفو الشمالية، ووالونغو، كيفو الجنوبية، وفي كيسانغاني في تشوبو، يجب التعجيل بها أيضا. وحكومة

وعلى الصعيد الأمني، فإن التقرير قيد الاستعراض يسلط الضوء على الوجود المتواصل في شرق بلدنا لقوى معادية متبقية، مثل الإرهابيين من تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، وبعض الجماعات المسلحة الوطنية. وقد بذلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جهودا كبيرة لمكافحة تلك القوى المعادية والجماعات المسلحة. وكما يشير التقرير، فقد قدم جيشنا تضحيات كثيرة في هذا الكفاح. غير أنه ما زال مصمما على مواصلة المعركة حتى القضاء التام عليها بغية تمكين مواطنينا المقيمين في ذلك الجزء من البلد من العيش في سلام وبطريقة مستدامة.

ولتحقيق ذلك الهدف، نعتقد أنه يجب علينا معا استعراض أساليب عملنا. وبغية القضاء على جميع الجماعات المسلحة، كثيرا ما أصر المجلس على التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبدو لنا أنه على الرغم من استئناف التعاون، فإن النتائج دون ما كنا نتوقع. ونعتقد أن تحويل القوة المشاركة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي الاستعاضة عن لواء التدخل بالكتائب التي يمكن نشرها بسرعة، لم يكن فعالا في هذا الكفاح.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بلدي، ترغب في العيش في سلام والحفاظ على علاقات طيبة مع جميع الدول المجاورة. وفي هذا المنظور، سنتفقون معنا، سيدي الرئيس، بأنه بينما يعمل بلدي، جاهدا من أجل القضاء على القوات الأجنبية المعادية المشار إليها سابقا، ليس من الطبيعي أن إقليمه، بسبب القوى التي هبت لمساعدته على تحقيق السلام، قد أصبح مرة أخرى ملاذا للمقاتلين المسلحين من بلد مجاور. وفي

بلدي لا يمكن أن تتفهم أن النداءات التي وُجّهت قبل بضع سنوات إلى المجتمع الدولي لإعادة أولئك المقاتلين إلى وطنهم لم تتلق بعد رداً إيجابياً. وفي السياق نفسه، تود حكومة بلدي إنهاء حالة حركة ٢٣ مارس في أوغندا ورواندا، وتدعو هاتين الدولتين المجاورتين، اللتين تواصلان استضافة أفرادها، إلى تيسير إعادتهم إلى أوطانهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون الإعراب مرة أخرى للمجلس عن امتنان شعب وحكومة جمهورية الكونغو إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٠|١٠.